العقيدة العسكرية العراقية الجديدة "دراسة في نظم تشكليها"(*)

الاستاذ الدكتور
منعم صاحي العمار(**)

في هول ما جرى بعد نيسان عام 2003، شهدت الاروقة السياسية والعسكرية حثاً متواصلاً لبناء مرجعية فلسفية عامة وشاملة تتولى بناء المقتربات التنفيذية للرؤى والافكار التي ترصف الحلول الناجعة لأعادة بناءؤ القدرة العراقية الشاملة لاسيما بعد حل الجيش العراقي بقرار بريمر الانفرادي وانهيار مؤسسات الدولة الاخرى[1]، فعكفت مراكز بحوث وشخصيات عسكرية على دراسة ما ينبغي ان تضمه تلك الأطر من مقومات ورواصد بناء واداء[2]، حتى استعجل بعضها ملوحاً بفتح جديد تسود فيه ذات القيم التي جاء بها الاحتلال بمختلف عناوينه مبتعدين نوعما عن الحقيقة التاريخية وفصول المعرفة التي ينبغي ان تتقدم محاولات البناء الموعودة، بينما اتجه البعض الاخر الى العودة للماضي القريب التي ما زالت مضامينه الفلسفية تتمتع بمناعة عقائدية وفكرية بدلالة الفاعلية التفسيرية لها في الوقت الحاضر وقدرتها على معالجة حالات الوهن والفراغ العقيدي الذي انتجته مظاهر الاحتلال، في حين اتجه فريق ثالث، لم يحدد وجهة نظره بسهولة تبعاً لهول ما جره الاحتلال راقياً، الى ضرورة إستنبات ملامح تلك الاطر وصياغتها بعنوان محدد يرسم معالم العقيدة التي يستند عليها الاداء العسكري وجهته الجديدة.

على ما يبدو ان بناء ادوات معينة بصياغة تلك العقيدة، عد امراً معقداً، ليس لانه يحمل معه صعوبات جمة، بل لانها جزء من المواجهة الجديدة في اعادة بناء الدولة العراقية، وهي مهمة ذات امد ونفس طويل تقع خارج دائرة المفكر فيه، طالما ظلت المصالح الوطنية في الوهلة الاولى تعاني من اهمال تكاد تكون مطلقاً، لاسيما بعد ان رهنت ارادة القرار العراقي بارادة المحتل، فمعرفة الحال مثل المعيار الصحيح الذي استطاع من خلاله، من استطاع، ان يميز بين الممكن والطموح في الامكانيات والافعال[3]، وهذا امر طبيعي لان السياسة والتي هي الممارسة الفعلية للسلطة، لاسيما الخفية منها، لا يمكن لها ان تشكل صورة حقيقة لمرادها كون ما تطمح اليه يخضع للقياس، وهذه سبة ابتلى بها من تطوع، شخصيات ومؤسسات، لصياغة عقيدة عسكرية معينة للعراق الجديد تتحدد بموجبها صور الامكانيات وطبيعة الاهداف واجناس التهديدات وآليات معالجيها فضلاً عن نوعية القدرات التي يتوجب حيازتها.

وقد استمر هذا الحال ما يقارب السنتين، خضعت فيها الذات العراقية بعناوينها (النخب السياسية والعسكرية) الى نوع من الممازجة بين الذات والخروج عنها مبتعدة في ذلك عما يسمى بـ(الانسجام الضمني مع الواقع)[4]، والحقيقة الموضوعية الوحيدة التي يتطلب الوصول اليها اذا ما اريد للوعي الجديد النضوج في اطار محدد.. ذلك هو (العقيدة العسكرية).

وتجاوزاً لهذه الازمة، وحلاً لاشكالية الروح وهي مسألة عامة تضع في صلب مهمة تحديد المصالح الوطنية لانها بداية كل فعل وتدبير، اخذ الجميع ينشغل في البحث عن:

1. توصيف مضمون القوة العسكرية

(*) في الاصل هذه الدراسة نشرت ضمن بحوث التقرير الاستراتيجي العراقي الاول (2008) وقد تم تطويرها من قبل الباحث تحت عنوان جديد.

(**) عميد كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

[1] عن هذا القرار ودواعيه انظر، بول بريمر، عام قضية في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص74. وكذلك عبد الحسين شعبان، عام بريمر العراقي في الميزان، مراجعة نقدية، المستقبل العربي، العدد27، 2006، ص163.

[2] عن هذه الخطوة وما احتوت عليه من جدل انظر:
D. Peter and R. Payne The Emerging consensus for preventive war, surr. Ival, vol. 48, no.2, 2006, pp.119-123.
ودولياً راجع، وليم بولك، الوقاع والخيارات في حرب العراق، المستقبل العربي، العدد311، 2005، ص12 ومابعدها.

[3] عن هذا الارتباط الذي عد بذات الوقت منفذاً للنيل من الدولة. راجع، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، احجار الدومنيو احتمالات الديمقراطية، في الشرق الاوسط. من الانترنيت. http://www.shar.al.Arab.org.

[4] عن هذا المطمع، انظر، R.N.Lebow, Fear, intereat and Honour, international Affairs, No.3, 206, p.443.

عرفت القوة العسكرية بانها الاداة النهائية لحسم الصراع بين الدول في اطار قوتها الشاملة[1]. وفي تعريف آخر تعني (مجموعة الامكانات والموارد العسكرية المادية والبشرية المتاحة للدولة وفي وقت ما، حيث ان الاساس الجديد للقوة العسكرية يتمثل في الثروة والمعرفة التكنولوجية بمعنى الاندماج في التكنولوجية المتطورة والاقتصاد المتطور[2]، الامر الذي جعل القوة الشاملة بمضمونها المعاصر معبرة عن نماذج الابعاد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية في آن واحد)، وغالباً ما تظهر دلائل التعاون المتبادل ما بين الاقتصاد والتكنولوجيا من خلال ما تقدماه للقوة العسكرية من مدد باعتبار الاخيرة ممثلاً للبعد التي تمثل البعد الوظيفي لتلك القوة من خلال الادوار التالية[3]:

- الالتزام بمجموعة من المبادئ والتوجيهات والاهداف المحددة والتي يعبر عنها دوماً بـ(العقيدة العسكرية).
- الدفاع عن اقليم الدولة ضد اعدائها الخارجيين والمحليين.
- منع حدوث حرب شاملة (عن طريق قوة الردع) والعمل على كسب الحروب المحدودة.
- الوفاء بالالتزامات السياسية حيال الاحلاف الاقليمية والدولية.
- تأمين الحماية الفعلية لمصادر القوة القومية.
- دعم باقي عناصر القوة القومية وتأمين فاعليتها.
- حماية الامن الداخلي والخارجي للوحدة السياسية.

2.اجابة محددة لسؤال مركب، طرح نفسه بالحاح على صعيد العقل الكلي الوطني، مفاده كيف يمكن الانتقال من فكر الاحتلال الى فكر التحرر؟، ماهو المفهوم والممارسة الجديدين اللذين ينبغي ان ينبثقا من رحم الحاجة المعاشة عراقياً؟، وما هي النظرة الجديدة التي يفترض استخلاصها من وعي المرحلة للقدرات العسكرية؟، وما هي انماط ادائها؟ بل والاهم كيف يمكن للعقيدة العسكرية ان تحمل علاجات لمحنتين، محنة الوجود ومحنة البناء؟.

نظن ان دول قليلة مرت بهذه التجربة رغم اختلاف مضامين ما مرت به من احداث واهوال وما نتج عنها من مخرجات، فاليابان والمانيا مثلاً رغم وضوح الفارق بين تجربتهما، ركزتا على اعادة البناء وتأجيل تفعيل ما تراه مناسباً لبلورة عقيدتها العسكرية ليس لانها ارادت ذلك بل لان التهديدات المتوقعة لوجودها كانت متوارية ولو لحين، الامر الذي يجعل من العراق بعد عام 2003 بادائه الستراتيجي الحالي يمثل الانموذج (1) في العالم الذي يتحمل وزر اعادة معمار وجوده من خلال البناء والتصدي للتحديات لاسيما تلك التي من جنس التحديات العالمية (مكافحة الارهاب) لتتساوى لديه عقيدة القتال مع عقيدة البناء، وبقدر ما تمثل تلك الحقيقة صفة التمييز الاولى، تمثل ايضاً اشكالية دراسية بحاجة الى التصدي لها من خلال المفردات الاتية:

اولاً: العقيدة والستراتيجية الشاملة

تحتل العقيدة مكانة مهمة في الستراتيجية الشاملة ليس لانها منبع الاهداف ومختصرها، بل لانها تمثل المرجعية التي يتشكل في رحمها الاداء الاستراتيجي، فهي بلا منازع روحه وحاضنته، واذا ما تجاوزنا المعنى الضيق للستراتيجية بمعناها العسكري كما حددها كلازفيتز، فان الستراتيجية الشاملة لا تستقيم كعنوان وكمعنى، دون فلسفة تؤطرها تضع حداً لتداخل الاهداف وصور الافصاح عنها، مثلما تدفعها الى ان تكون ممكنة التحقيق بعد ان ترصف الخطط لتوظيف مقومات القوة المادية والمعنوية لصالح تحقيق تلك الاهداف[4]، والعقيدة بما تمثله من اسس ومبادئ تستوعب بتواترها حقيقة المراد الكلي لستراتيجية ما، تعد بمثابة الاساس الذي تقوم عليه تلك الستراتيجية، فهي سبب عنونتها وسبب بلوغها لاهدافها.

واذا ما حققنا ارتياداً بسيطاً لتأريخية المواءمة بين العقيدة والستراتيجية الشاملة بكل ما يحتويه من تجارب، فاننا بجد ان الاحداث التأريخية بين الامم لاسيما الحروب منها، ما هي الا صراع بين العقائد وان كان عنوانها الظاهري صراع بين الارادات[5]، فغالباً ما تبدأ الاحداث والوقائع باختراقات قيمة تسلب الطرف المقابل الاساس التسويقي لفعله او تدفعه لتأويله كخطوة مقصودة لتحريضه وربما تزييفه لصالح ما تأتي به من قيم، وهذا

---

[1] محمد علي العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1982، ص46.

[2] ل. عماد صادق العزاوي، الموقف العسكري العالمي على ضوء المتغيرات الدولية، مجلة الدفاع العدد 1998، ص99.

[3] Conway w. Henderson, International relation coop, eartion at the turn of 2 lest, Free paper, 1998, p.69.

[4] منعم العمار، صناعة الهدف وتحديده، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد41، 2001، بغداد، ص8.

[5] عن هذا المعطى، انظر، روبت جبلين، الحرب والتغيير، ترجمة عبد الهادي جبار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1998، ص27، ومابعدها.

ما نلاحظه في تجارب التبشير الايديولوجية السماوية والوضعية على حد سواء، لذا لا غضاضة من القول ان محصلة المواجهة تتقرر على وفق محصلة التضاد العقيدي ابتداءاً مهما طال زمن المواجهة وتعددت مراحلها.

ومع حضور نسغ التغيير في الستراتيجيات الدولية، والتبدل الرمزي الذي اصاب منظومة التفكير والفعل لدى قواها الفاعلة، ازدادت مكانة العقية قوة بحيث اصبحت دلالات الصراع فكرية بالدرجة الاساس، وبدت الحروب وكأنها صراع افكار بالدرجة الاولى ولك ان تتصور خطورة هذه النتيجة اذا ما علمنا ان الستراتيجية الشاملة تعني مجمل النشاطات او بتعبير ادق (الاستخدام الجماعي للوسائل)، وهذا يعني ان تحقيق الغايات لا يتم باستخدام القوات المسلحة دائماً وانما بوسائل اخرى. او هي مجمل النشاطات المختلفة للدولة والتي تسمى بدقة وبملائمة اكثر (الستراتيجية الشاملة)[1].

وكما كان استخدام القوى الوطنية في الوقت الحاضر، اصبحت العملية معقدة وشائكة فان مجابهة الظروف المتغيرة، لم يعد ما فيه الكفاية لاقتصار مسؤوليتها على القادة العسكريين كما هو الحال سابقاً، اذ لابد ان توضح القوة وخيارات استخدامها الكفء تحت تصرف الحكومة والقادة السياسيين طالما ظلت الستراتيجية الشاملة على حد قول البريطاني ليدل هارت تعني (السياسة التي تقود الحرب)[2].

لقد اعطى المفكرون الاستراتجيون بعد ان تشربوا بمقاصد العقيدة بمختلف انماطها، توكيداً ملموساً للعقيدة لتحتل مكانتها في تسويق او تعظيم التوجه هدف منها او معالجة لشاغل ما، لتظل تحمل بدورها المصداقية في تفسير نسخ الاداء الستراتيجي، وهذا ما جعل الجميع يختصر حقائق الانتقال الضرورية التي اصابت البناء الستراتيجي عموماً بمحصلة التوجيه والسيطرة والاندفاع، عملية متكاملة لعنونة فعل ما، ولكن هذا الحسن، وان خدم الحقيقة بشكل ممتاز وكذلك المخططين الستراتيجيين تبعاً للوضوح الذي لاح اهدافهم، فانه فسح المجال واسعاً ازاء القادة السياسية (رجال الدولة)، لاسيما بعد ان اصبحت الدولة تشكل وجوداً مستقلاً، مما ادى بهم وربما حفزهم لكي يضفوا الشرعية على مصالحهم الشخصية بالاعتماد على مدارات الفعل التي تتولى العقيدة الافصاح عنها.

وهذا ما جعل تأثير العقيدة التي كانت تعنون حقيقة الوجود للامة، ينحسر لصالح عنونة حقيقة الوجود للقائد الستراتيجي، لتتحول العقيدة الى مجموعة من المذاهب الستراتيجية يصعب على البعض لمها وعنونتها باطار موحد، طالما بدأ الحال مختلف من قائد الى آخر رغم حضور ضرورات الحفاظ على وحدة البناء الستراتيجي للامة وتحديدها، كما هو الحال مع الستراتيجية الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولحد الان وتختمها بمذاهب نيكسون، ريغان[3]، كلينتون، بوش الابن، واخيراً اوباما.

وسر ذلك يكمن في الخلط بين العقيدة والستراتيجية الشاملة، ذلك الخلط الذي يعد من المواضيع الرئيسة التي تسبب الغموض حول مفاهيم العقيدة، لاسيما العسكرية منها، طالما فهمنا العقيدة بانها مجموعة التعاليم والقيم السامية والمبادئ السياسية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعلمية، التي تنبع من حضارة الشعب بعد ان ترسخت في وجدانه وضميره.

واذ تعرضت الستراتيجية كمعطى لعمليات تطور في الجزئيات المكونة لها دون ضابط محدد لها، توارت مكانة العقيدة رويداً رويداً، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة ولو لفترة وجيزة. ولم تعد لدالتها الايديولوجية تأثير في صياغة الاهداف العامة لصالح تلك التي تعبر عنها القيادات الستراتيجية، التي حاولت ان تعادل ذلك التأثير بالاعتماد المفرط على تعبئة القوى والامكانات والموارد المتوفرة والمتوقع حيازتها وضبطها وتوجيهها في خدمة الاهداف المرصودة، لا بل اخذت هذه التعبئة شكلاً اشد واكثر عنفاً بكثير مما لو كانت العقيدة قد حافظت مع مكانتها في الستراتيجية الشاملة، كما هو الحال مع الستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 ايلول، 2001 عندما تجاوزت عقيدتها الليبرالية الى نمط اشد وحشية وظلم، لاسيما ضد الشعوب وبحجة مكافحة الارهاب[4].

---

[1] عبد الرزاق يعقوب، مدخل في دراسة الاستراتيجية الشاملة، محاضرة القين على طلاب الدورة الاولى وكلية الدفاع الوطني، 2007، ص2.

[2] عن هذه الرؤية انظر، ليدل هارت، الاستراتيجية وتاريخها في العالم، ترجمة الهيتم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، 1967، ص38.

[3] للمزيد انظر:

J. G. Rnggie, winning The peace, America and world order in new Era, Columbia hniversity press, N.y, 1991, pp.191-142.

[4] عن رؤية مضادة لما قيل، انظر، انكوني كورد سمان، استراتيجية جديدة عبر الاطلسي لمواجهة الارهاب والحروب غير المتوازية، مركز الدراسات الاتسراتيجية والدولية، واشنطن، ت2، 2001، ترجمة بيت الحكمة، اذار 2002، ص9.

ففي عام 1994 نشرنا مقالة في احدى الصحف البغدادية ذكرنا فيها ان الولايات المتحدة وبسبب ثقل منطقها السياسي وما يتصف به من تعقيدات، ستلجأ آجلاً ام عاجلاً لتبني سياسة عسكرية بالدرجة الاولى، وتبعاً لمقتضيات ذلك ستلجأ لاعادة بناء عقيدتها العسكرية واعادة تكوين قواتها المسلحة، لكي تكون قادرة على اداء دورها الكوني الذي بدى يدار بمنهج عسكري (غالباً ما يكون عدوانياً)[1]، وتمر السنون واذا بمؤسسة راند تنشر دراسة في صيف 2001 حملت عنوان (اعادة تكوين القوات المسلحة الامريكية لدور كوني جديد[2]، مؤكدة ان الادارة الامريكية (بوش الابن) وحال توليها سدة الحكم شرعت باجراء تغيرات كاسحة في السياسة الدفاعية الامريكية).

فقد اوعز رامسفيلد الى اكثر من عشرين هيئة استشارية تابعة للبنتاغون بتمحيص مختلف نواحي السياسة وتدقيقها، ولم يمر وقت طويل حتى اعلن البنتاغون نهاية ايلول 2001 عن استراتيجية دفاعية جديدة للسنوات الخمس المقبلة، تأخذ على عاتقها الهيمنة الامريكية على العالم، متضمنة وصفاً عاماً لما تقوم به القوة العسكرية الامريكية من دور حيث حماية وتعزيز المصالح والقيم لها، ولجميع حلفائها في اي مكان في العالم.

فالقدرة الامريكية التي لا مثيل لها في ايصال قدرتها العسكرية الى مناطق بعيدة وبشكل سريع جداً، اضحت امتياز استثنائي في بناء تحالفات دولية من اجل معالجة المشاكل المشتركة[3]، ملغية بذلك الدواعي السياسية، وهذا ما اكده رامسفيلد في مقالة له نشرتها صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر في 2001/11/9 تحت عنوان "ما بعد هذه الحرب على الارهاب"[4]، (علينا ان نحول تخطيطنا الدفاعي من الانموذج المستند الى التهديد الذي سيطر على تفكيرنا في الماضي، الى انموذج يستند الى القدرات بالنسبة للمستقبل، وعوضاً عن التركيز على ما يمكن ان يكون خصمناً وتطوير قدرات جديدة لردعه وهزيمته، وبدلاً من التخطيط بالدرجة الاولى لحروب تقليدية كبيرة في ميادين محددة بالضبط، علينا ان نخطط لعالم من الاعداء الجدد الذين سيعمرون للمباغتة والخديعة واسلحة متناسقة تحقيقاً لاهدافهم، ولهذا لابد من اعادة نمط الانتاج العملياتي لقوة حملة الفضاء الجوي، واعادة تأهيل ستراتيجية القوات الارضية القابلة للاستخدام السريع، مع تحسين قابلية الحلفاء على تبادل الادوار، وتنظيم عمليات التنسيق في الحركات الانسانية، لاسيما تلك التي تسبب تحديات تنظيمية معقدة)[5].

ثانياً: في معنى العقيدة العسكرية

غالباً ما تتناول الادبيات الستراتيجية مصطلح العقيدة العسكرية ضمن سياقات البحث والتحليل للستراتيجيات الشاملة لدولة ما، او ضمن سياق البناء الامني لها لاسيما في شقه العسكري، واذا كان مصطلح العقيدة العسكرية ومازال مصطلحاً مألوفاً في تأريخ الجيوش، الا انه ليس كذلك لدى جمهرة الباحثين والمحللين والمهتمين منهم بالشؤون السياسية ليس لانهم يفتقرون الى المعرفة العميقة به بل لان بناءه والافصاح عنه يحتاج الى جهد كبير لادراكه فضلاً عن صعوبة بلورته في اطار معين رغم تداول مضامينه يومياً لاسيما في دولة كالعراق[6].

اذ اصبح البناء الامني مربوط بكليته على الاداء العسكري والعقيدة العسكرية كمضمون لم تكن مستقلة بذاتها لاول وهلة، بمعنى انها لم تعد مرجعية شاملة للاداء الستراتيجي رغم حيوية مكانتها فيه، فهي جزء من الفلسفة السياسية للدولة وتأخذ منها مضمونها واتجاهات البناء له[7]، وهي المفصحة عنها ايضاً، الامر الذي يجعل العقيدة العسكرية تمثل موضوعاً اطاره كبير يمتد عمودياً من اعلى التنظيمات السياسية في الدولة ويتدرج حتى ادنى المستويات العسكرية الى ان يصل الافراد في ثلاثة مستويات: الستراتيجي والعملياتي والتعبوي ومن ميزات هذا الطرح انه يحوي الكثير من[8]:

أ. الفواصل والحدود التي توضح وربما تجسد انتقالات الامتداد العمودي الطويل للعقيدة العسكرية، وتعطي

---

[1] عن تلك المقالة انظر، صحيفة القادسية البغدادية في 3 ايار 1998.

[2] للمزيد انظر، مؤسسة رائد، اعادة التشكيل للقوات المسلحة الامريكية، لدور كوني جديد، 2001، ترجمة بيت الحكمة، شباط 2002، ص7.

[3] للمزيد انظر: مايكل اوهانلون، حرب النجوم تعود من جديد، مجلة الشؤون الخارجية، العدد2، ص18.

[4] Washingtor post, 9/11/2001.

[5] محمد حسنين هيكل، حريق امريكي وعالمي، وجهات نظر، العدد 23، 2001، ص8.

[6] عن تلك الصعوبة عامة، انظر:

M. J. Hogan, The End of the Gold war, Its mean-ing and Implications, Cambridg, 1990, pp.21-23.

[7] في هذا المعنى، انظر، منعم العمار، امريكا وجدلية المواجهة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد42، 2002، بغداد، ص15 ومابعدها.

[8] العقيدة العسكرية اساس بناء الجيوش، ملف من شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.hgeru.org.

كل جزء منها طابعاً مميزاً، وتضعه وكل ما يحيط به ويترتب عليه في مستوى معين من العقيدة العسكرية.

ب. المدخلات الجانبية من جميع الاتجاهات، والتي تؤثر في مسار مستويات العقيدة العسكرية، وتستمر هذه المؤثرات معها على طول امتدادها من اعلاها الى ادناها، وسر استمرار هذه المداخلات وتأثيرها يكمن في ماتولده الستراتيجية العسكرية المتولدة عن تلك العقيدة من مخرجات ربما لا تتفق مع منطلقات العقيدة نفسها، طالما بدت الاستراتيجية العسكرية اهدافها متأثرة بقواعد الحرب، والتي يرى القادة انهم مضطرون لمسايرتها والتوسل بكل ما تحمله من ارث وتجارب دون مبالاة، بان ذلك الاضطرار سيخلق نوعاً من الفصل بين تلك القواعد وما تتضمنه العقيدة العسكرية من مبادئ، والذي سيؤثر بدوره لا محالة على معدل الثقة والاطمئنان لدى القادة بعد ان يروا تهديد المعاش اكبر من كلمة العقيدة العسكرية، التي تبدو غير محصنة تبعاً لما يخلقه الظرف الجديد من ولاة لاجتهادات عديدة، بدءاً من تكوين صورة الاستجابة حيال تلك التهديدات مروراً بتحديد الاهداف من جديد وصولاً الى بلورة القناعة ازاء الخيارات المطروحة[1].

وهذا ما حدث فعلاً في العراق ابان احداث 1990 والحرب التي تليها عام 1991 والتي شهدت حلقاتها العملية، لاسيما من الجانب العراقي، فصلاً غير منطقياً لحقول المواجهة الامر الذي جعل الستراتيجية العسكرية ليست بعيدة عما ينبغي ان تكون عليه، بعد ان بدت عرجاء واحادية الوسيلة والخيار فحسب، بل وغير مستظلة بالعقيدة التي ولدت عنها.

وسر ذلك يكمن في ان العرب فهموا العراق من خلال افعال قيادته لا من خلال ما يؤسسه وجوده من دور في الخارطة العربية. وهذا ما عجزت القيادة العراقية عن غرسه في المدرك السياسي العربي لانها ببساطة لم تكن تفكر الا بنفسها ولم تجهد نفسها بفهم العراق[2]، وهنا يفسر تيم نبلوك في كتابه (العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط) السر الكامن من وراء تطوع العرب لتقديم الحوافز للستراتيجية الامريكية ضد العراق، دون ان تكلف الاوساط الامريكية نفسها جهد البحث عنها[3]. وهذا امر استساغته الادارات الامريكية المتعاقبة لانه يجعل الموقف العراقي دون مرجعية قومية تحكمه رغم كل ما جرى. ويبدو ان القيادة العراقية فهمت ذلك متأخراً، ولكنها ادركت نتائجه لتدير وجهها حيث القضية الفلسطينية وانتفاضتها المتجددة، لعلها بذلك تحرج القيادات العربية وتذكرها بوجود العراق على الخارطة. الا ان المغزى من ذلك فهم كعنصر ارباك لا عنصر استرضاء. الامر الذي فوت الفرصة على العراق بامكانية حسم المتغير العربي لصالحه لينشغل المدرك الاسرائيلي ببقايا القدرة العراقية بعد ان اطمأن لتواريها[4]. وهكذا اججت الحسابات الخاطئة، نقاش نقاش هدأ للتو، فكانت الملهاة لتدخل اسرائيل مجدداً في صياغات النزع الاخير للقيادة العراقية بعد ان شاركت بضبط نفسها في صياغة مأساتها عام 1990 ولتجعل من الولايات المتحدة مخلبها بعد ان ارتضت بمهمة التحريض على الفريسة. وفعلاً نجح الجميع، وسقطت القيادة العراقية، والعبرة المستقاة تظل قائمة اذ ان العراق خسر بجهد ابنائه لا بجهد الآخر، بعد ان عجزوا عن فهمه. وعلى ما يبدو امارات تلك العبرة لم تزل فاعلة، طالما ستظل (الامور غير جيدة.. او جيدة كما تبدو ظواهرها) وفقاً للحكمة الدبلوماسية التي كان دبلوماسيو الثلاثينيات من القرن المنصرم يتداولونها عند الحديث عن الشرق الاوسط.

وازاء ذلك، لاغرو ان يلجأ البعض، وتجاوزاً المأزق في التعريف بالعقيدة العسكرية الى تعداد القضايا التي تشكل بتوافرها الستراتيجية العسكرية، فهناك من يحددها[5]بـ، طبيعة الحرب المقبلة وفن ادارتها، دراسة المبادئ الرئيسة، تحديد الاهداف والمهمات، اعداد القوات المسلحة، التحشد والانفتاح السوقي، اعداد الخطط لاستخدام القوات المسلحة، اعداد الدولة للحرب، الاسناد الاداري للصراع المسلح، منظومة القيادة والسيطرة، دراسة العدو التقليدي، الدفاع المدني.

---

[1] عن اثر التهديد في توسيع مضامين العقيدة العسكرية، انظر شيماء معروف، التهديد وادراك التهديد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص18-25.

[2] محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الاوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2001، ص18 وما بعدها.

[3] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، العراق-ليبيا-السودان، مركز مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص39 وما بعدها.

[4] منعم العمار، توازنات الضعف العربية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص43.

[5] للمزيد انظر، لز.ر. امجد عبد عبد الله الزهيري، الاستراتيجية العسكرية، دراسة غير منشورة، بقيت المعلومات غير متوفرة، ص4.

هناك من يحددها بـ، طبيعة الحرب المقبلة وفن ادارة الصراع المسلح، تحديد الاهداف والمهام السوقية، بناء القوات المسلحة، تحديد واجبات كل قوة، الخطط العسكرية، اعداد الدولة للحرب، منظومة القيادة والسيطرة وامكانية العدد واسلوبه في الحرب.

قد يرى البعض في هذا الاسلوب تجنباً وقصوراً في فهم العقيدة العسكرية بشكل صحيح، بل وقصور في التمييز بين مستويات العقيدة الستراتيجي والعملياتي والتعبوي والتي في مضمونها صنفت العقيدة العسكرية الى انواع لكل منها حدوده ومفهومه وخصائصه التي تميزه عن غيره.

بيد ان هناك ثمة ارتباط وثيق بين هذه الانواع، فلا يمكن فصلها عن بعضها، ولا يمكن الاستغناء عن احدها، لان كل نوع مكمل للآخر، وجميعها يشكل العقيدة العسكرية في صورتها الكاملة، وعلى الرغم من كونها مميزة عن بعضها، الا انها تؤثر في تركيبة وتطوير بعضها بعضاً، بصرف النظر عن المستوى او النوع او المؤشرات او الانسياق التقليدي لها من اعلى الى اسفل بمعنى ان العقيدة العسكرية في ادنى مستوياتها قد تفرض تغيراً رئيساً على المستويات الاعلى من العقيدة العسكرية[1].

والعقيدة لغوياً، ما عقد عليه القلب والضمير ويدين به الانسان وهذا التعريف لا يقتصر على العقيدة العسكرية، وانما يشمل مختلف العقائد وفي مقدمتها العقيدة الدينية، وفي اللغة الانكليزية درج استخدام مصطلح المذهب العسكري (Military Doctrine) الذي يقابل عربياً مصطلح العقيدة العسكرية ويشمل جميع مستوياتها، كما توجد مصطلحات اخرى ردفية مثل العقيدة القتالية (Fighting Doctrine) للدلالة على المستوى العمليات من العقيدة العسكرية، وكذلك عقيدة القتال (Combat) للاشارة الى المستوى التعبوي[2].

ومهما يكن من امر، فاننا نستطيع ان نعرف العقيدة العسكرية بانها (مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية الهادفة الى ارساء نظريات العلم العسكري وعلوم وفنون الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الاهداف والمصالح الوطنية).

ومع ذلك مازال البعض يرى بالعقيدة العسكرية مكوناً تجميعياً لمجموعة من المضامين الستراتيجية، التي تعد بمجملها اسساً وشروط الاداء العسكري، فمنهم من يرى ان العقيدة تمثل صهراً للاهداف السياسية، بغية معرفة ما يقتضي تحقيقه بالقوات المشتركة عند الضرورة، ولتقييم العدد التقليدي المحتمل، ولطبيعة الحرب المقبلة بانماطها المختلفة حيث الحرب التقليدية المحدودة او الشاملة، تحت تهديد استخدام الاسلحة النووية، حرب غير نظامية تجاه عصابات تهدد الامن الداخلي، الحرب الباردة واداتها الحرب النفسية، وكذلك صهراً للخيارات السوقية لاستخدام القوات المشتركة والافتراضات التفاؤلية منها والتشاؤمية، ولتأثيرات ساحة الحرب المقبلة، ولبناء واعداد القوات المشتركة، وللتحديات المالية والاقتصادية ولتجهيز السلاح والتصنيع الحربي، فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة على القوات المشتركة[3].

مما تقدم، نعتقد ان دعاة هذه النظرة وقعوا في مطب عدم القدرة على التمييز بين مصادر العقيدة وما ينبغي ان تضمه من مضامين، وعلى هذا الاساس انبرى فريق محمل بتداعيات هذا النقد، ليحاول التمييز بين عناصر العقيدة للوصول الى حقيقة ما تضمه، ولسان اصحابه يقول هناك العقيدة الاساسية وهي بمثابة المبادئ التي تؤطر العقيدة العسكرية على المستوى الستراتيجي وتقوم بتوجيهها ايضاً، وهناك العقيدة البيئية المكملة للعقيدة الاساسية، ونعني بها المبادئ العامة التي تعتمد عليها القوات المسلحة بمختلف صنوفها لتوجيه جميع نشاطاتها العسكرية بهدف تحقيق الاهداف المرسومة لها.

وهناك العقيدة التنظيمية التي تشمل المبادئ الخاصة التي تتبعها التشكيلات المختلفة في اي قوة عسكرية لانجاز الخطط المرسومة لها، وهذا يعني ان العقيدة التنظيمية تمثل العقيدة العسكرية على المستوى التعبوي، لتغدو الاخيرة لديهم (مجموعة من المهام والادوار ومبادئ الاستخدام لكل نشاط عسكري وتتدرج في تفاصيلها الى الطرق والاساليب والاجراءات الخاصة باستخدام القوات المسلحة[4].

بمعنى آخر، ان العقيدة العسكرية هي ليست بناء فوقي يفرض من الاعلى بل هي بناء يستهدي بالمبادئ التي تسوقها

---

[1] كما هو الحال عند امتلاك القدرة النووية، للمزيد انظر: A.M pluta, and D.Z.peter, Nuclear Terrorism, ADishearten-ing Dissent, surviral, No. 2, 2006, p8.

[2] العقيدة العسكرية اساس بناء الجيوش، من الانترنيت، مصدر سبق ذكره.

[3] Alfred, H. Bume, The art of war on land, New Delhi, 1979, pp.3-5.

[4] رعد الحمداني، مأزق الاستراتيجية العسكرية العراقية في حربي 1991-2003، عن الانترنيت http//:www.Lebarmy,gov.ib.larticle.asp?

او يروج لها الاعلى القيادة السياسية)، ومما يؤخذ على هذا التفسير، وربما التعريف انه يحقق مزجاً بين مضامين العقيدة العسكرية ومصادرها.

وللاستزادة في ذلك، تطالعنا الادبيات الستراتيجية الاخرى، بتعريف آخر للعقيدة العسكرية كونها تعني (كافة الافكار والمفاهيم والاراء والتعاليم التي تسترشد بها القوات المسلحة سلماً وحرباً وهي ظل العقيدة السياسية في الميدان)، ويزيد دعاة هذا التعريف قولاً بأن الستراتيجية العسكرية تبدأ من حيث تنتهي العقيدة العسكرية، حيث تمثل الاولى فن وعلم استخدام القوات المسلحة مختلف الظروف لبلوغ اهداف السياسية، وذلك باستخدام القوة او التلويح عنها، وهذا يعني ان العقيدة العسكرية هي مستودع المبادئ بينما الستراتيجية العسكرية هي محل اختيار الوسائل والقدرات المتاحة لترجمة تلك المبادئ على ارض الواقع[1].

وغالباً ما تكشف مبادئ الحرب المقرة لدى طرف ما، طبيعة العقيدة العسكرية رغم ما تتعرض له تلك المبادئ من اختلاف في تحديد الاسبقيات وترتيبها، ولكن ما يشفع لنا بهذا الصدد هو الخبرة الحربية المتراكمة، والتي تعد مصدراً اساسياً من مصادر الاستدلال على مضامين العقيدة العسكرية لأية دولة.

وفي الآتي جدول يبين المبادئ الاساسية لعقائد الجيش البريطاني والروسي والامريكي والفرنسي وما يمكن استخلاصه منها في توصيف العقيدة العسكرية لتلك الجيوش، لاسيما البريطانية منها كون الجيش العراقي قد اعتمد عليها ايام النظام السابق، بينما تم اعتماد مبادئ العقيدة العسكرية الامريكية بعد نيسان 2003 في تشكيل القوات المسلحة العراقية الجديدة[2].

وبالاضافة الى مبادئ الحرب، هناك العديد من المصادر التي تتغذى عليها العقيدة العسكرية لاسيما بعد التطور المفاهيمي والادراكي الذي حصل في فهم الستراتيجية حيث بدأ استخدام القوة العسكرية لتحقيق هدف السياسة كحل اخير دائماً[3]، اذ يجب اشراك كافة الوسائل الفعالة قليلة التكاليف والملائمة للمواقف المختلفة لغرض تحطيم ارادة العدو وان لا نلجأ الى القوة العسكرية الا في حالة فشل كافة الوسائل، كما بدأ الهدف الاساس هو هدف الحرب ذاته حيث حماية مصالح الدولة والشعب ضد التهديدات المستديمة او الانتقالية، بمعنى ان الهدف بدا محصوراً في استعادة السلام على اسس مقبولة.

ويتم الوصول الى هذا الهدف بالتغلب على رغبة العدو للاستمرار في الحرب، وان احدى الطرق هي دحر قوته المسلحة في ساحات المواجهة. وهذا يعني ان الغاية النهائية من الحرب تتضمن اهدافاً سياسية واخرى عسكرية، ولابد ان تكون هذه الاهداف منسجمة لتأمين الغاية، ولما كانت الحرب عملاً سياسياً فلابد ان يسيطر الهدف السياسي على الهدف العسكري، ومن هذه المصادر[4]:

جدول -4-

المبادئ الاسياسة لعقائد الجيش البريطاني والروسي والامريكي والفرنسي

الجيش البريطاني	الجيش الروسي	الجيش الامريكي
انتخاب الهدف		الهدف
	التقدم الرصين	
		البساطة
التعاون	الاسلحة المشتركة	وحدة القياس
العمل التعرضي	التعرض	التعرض
المرونة	المناورة والمبادأة	المناورة
حشد القوى	التحشد	الكتلة
الاقتصاد بالجهد	الاقتصاد بالقوة	الاقتصاد بالقوة
المباغتة	المباغتة والمخادعة	المباغتة
الامن	الاحتياط الملائم	الحماية
ادامة المعنويات	المعنويات	
الشؤون الادارية		
	الابادة	

1. لعقيدة الشاملة للدولة التي تعد المصدر الاساس لجميع مستويات العقيدة بشكل عام والعقيدة العسكرية الاساسية بشكل خاص، ونظراً لاختلاف العقائد الشاملة للدول، فاننا لا يجوز لنا القول بوجود عقيدة عسكرية واحدة.

[1] نقلاً عن المصدر السابق.

[2] عبد الرزاق يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص4.

[3] العقيدة العسكرية اساس بناء الجيوش، من الانترنيت، مصدر سبق ذكره.

[4] للمزيد انظر: جون كولنز، السوق، مبادئ وممارسات، ترجمة ل. علاء الدين حسين مكي خماس، دائرة التدريب، بغداد، 1985، ص54 ومابعدها.

2. الدروس المستفادة من الماضي. اذ كما نسميها في العراق (الدروس المستنبطة) وهي مديرية عامة ضمن رئاسة اركان الجيش/معاونية التدريب والعقيدة، وسر الاهتمام بهذا المصدر يكمن في ان التأريخ العسكري يعد مصدراً فعالاً وناجحاً لبناء العقيدة العسكرية وتطويرها، لان حصيلة خبرة وتجارب متكررة، وعلى الرغم من الاهتمام الواضح بهذه الدروس، لكن ما يؤخذ عليها كما يقول كولنز، ان المفكرين الستراتيجيين والتعبويين الذين احترموا مبادئ الحرب كثيراً لم يكتبوها بشكل منظم، لذا فان مساهمتهم الفردية بقيت عرضة لتفسيرات عديدة تختلف باختلاف ظروفها. والذي جعل الجميع في حيرة في توصيف حقيقة الدروس المستفادة او المستنبطة على الرغم من تحديدها بعامة من قبل نابليون في قوله (ان الدروس المستفادة من مبادئ الحرب هي الانجازات التأريخية لقادة عظام مثل الاسكندر وهانيبال يوليوس قيصر وغوستاف ادولف وتورين والامير يوجني وفريدريك....الخ)، وتبعاً لذلك بدا كولتز محقاً في تحذيره، عندما قال (ان الستراتيجي الناجح لا يخرق ابداً مبادئ الحرب الا بعد ان يقيم اولاً المخاطر والتكاليف، وترينا السجلات بان المنتصرين على الاغلب كانوا من المتمسكين بالمبادئ والخاسرين بغض النظر عن اولئك الذين خسروا بسبب التفوق المطلق للعدو هم الذين لم يتمسكوا بهذه المبادئ)[1].

3. التطور التقني.ويؤكد العسكريون ان المظاهر التقنية للحرب ذات تأثير كبير على تطور النظريات العسكرية وممارستها، واكبر مثال على ذلك، التقنية والنظريات العسكرية التي استخدمت خلال احتلال العراق مارس/ابريل 2003، فالقوة لا تأتي من اتساع ساحة الارض الوطنية، ولا بقدر ما ينجم عن التنظيم الاجتماعي وتربية المواطنين وتصافيهم والقيم السمحاء التي تجمعهم، بل تأتي من خلال خلق وبناء مجتمع متعلم وقوات قادرة على استيعاب التكنولوجيا واجيالها[2].

4. مصادر التهديد والتغيرات المستمرة في النظام العالمي، وينعكس اثرها بشكل واضح على العقيدة العسكرية على مختلف مستوياتها، ومن الامثلة على ذلك، عند انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991، تغيرت بعض مكونات العقيدة العسكرية على مستوى الدولة في الولايات المتحدة الامريكية، وانعكست هذه التغيرات على العقيدة العسكرية بشكل واضح ومباشر، ثم ظهرت عقائد بيئية وتنظيمية جديدة، وخاصة ما يتعلق بالقوات والعمليات المشتركة، فقد زالت عقائد عسكرية كانت متبعة اثناء الحرب الباردة.

ان تهديدات الامن التي يحتمل ان يتعرض لها اي بلد لم تعد قاصرة على التعرض للعدوان المسلح، بل قد لا تتسم هذه التهديدات بالوضوح والعلانية، اذ ان قسم منها ظاهر وقسمها الآخر مضمور، كما في العدوان المسلح، حيث من الممكن ان تكون موجهة للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، بهدف احداث خلل في اي من عناصر القوة للامة وديمومتها، ويمكن ايجاز اهم التهديدات من غير العدوان المسلح التي قد يتعرض لها من اي بلد وكالاتي[3]:

أ. التهديدات الاجتماعية: وهي التهديدات الناجمة عن المشاكل التي ترتبط مباشرة بالتدريب الداخلي للمجتمع سواء كان من الناحية العرقية والطائفية او نتيجة للتخلف الاجتماعي والثقافي والصحي.

ب. التهديدات السياسية: لم يعد الامن مقصوراً على حماية الدول من التهديدات الخارجية او من السلطات والانظمة الحاكمة من قوى تعتبرها منافسة او طامحة في السلطة وقلب نظام الحكم، فقد اصبح الامن القومي يعتمد على ركائز تكفل حماية الدولة من التهديدات الخارجية ويكون اساسها الاستقرار الداخلي

---

[1] عباس محمد عبدالله، الوزن الجيوبولتيكي واثره على استراتيجية الامن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص79-80.

[2] امجد الزهيري، الامن القومي والحرب الالكترونية الباردة مجلة الامن القومي، العدد 2، 1985، ص81.

[3] منعم العمار، الامن السياسي، محاضرة في كلية الدفاع الوطني، الدورة الاولى في 27 ايلول 2006،ص8.

الذي يتعذر تحقيقه دون توافر شروط التنمية الشاملة، وفي مقدمتها القضاء على الفقر او التخفيف قدر الامكان من شدته. اذ ان الفقر يؤدي الى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار والى ضمور وضعف في الامكانات البشرية الضرورية للتنمية، وهي على نوعين:

- التهديدات الداخلية: وهي ناتجة عن وجود عدد من القوى السياسية التي تؤثر على صنع القرار مع اختلاف الايديولوجيات السياسية لها، ويمكن ان نجعل من الوضع العراقي الحالي خير مثال لهذا النوع من التهديد.
- التهديدات الخارجية: كالتي تنجم عن وجود الاطماع الخارجية في اراضي الدولة او في الوحدة السياسية او الناجمة عن صراع الدول الكبرى.

ج. التهديدات الاقتصادية: ان عدم وجود تنمية شاملة هدفها القضاء على الفقر او تخفيفه قدر الامكان، فان الامن سيكون مختلاً، والفقر بمفهومه الحديث ليس مجرد عدم توافر الثروة او الخبز، وهو في كل الاحوال يؤدي الى ضعف الدولة ويهدد كيان الامة، بل ان الجوع والامية وقمع حريات وانعدام الامن كلها، عوامل تؤدي الى هبوط الطموحات الانسانية وتولد اليأس والذي يولد الجريمة والانحراف والارهاب، وهي ذات شقين:

* التهديدات الخارجية: وتنجم عن الابتزاز والقهر الناجم عن حاجة الدول الكبرى للمواد الاولية والاساسية كالنفط.

* التهديدات الداخلية: وتتعلق بمستوى معيشة الفرد داخل المجتمع.

د. التهديدات الجيوبولتيكية: وتنجم هذه التهديدات عن موقع البلد او الامة في السياسة الدولية، وما يترتب عليه من اهمية تجعل منه هدفاً للقوى الكبرى للسيطرة عليه، وان هذا الخطر يزداد بازدياد عدد دول الجوار وموقع الدولة بالنسبة للمواصلات العلمية والممرات البحرية والمساحات المائية التي تشرف عليها.

ومن المفيد الاشارة الى ان هذه التهديدات تتأثر دائماً بديناميكية الصراعات العالمية الكبرى على مناطق النفوذ في العالم، بغية الحصول على الطاقة والاسواق العالمية، لذا فأن السياسة الخارجية للدول بصورة عامة ترتبط بالامن وهي تعيش في حالة تفاعل مستمر ودائم، حيث لا يمكن الحسم او الجزم على فك الارتباط ما بين السياسة الخارجية والامن من دون معرفة الثوابت التالية[1].

- ان السياسة الخارجية هي اداة للستراتيجية التي مصدرها الامن وهدفها الدفاع، لذا فان الامن يهدف الى تحقيق الدفاع عن الوطن.
- ان الامن هو الذي يحدد الهدف، والسياسة هدفها عال، حيث ان كل الامور الاجتماعية والاقتصادية تعمل في سبيل ترصين الامن للدولة والمجتمع.

ح. ان جدلية الربط مابين السياسة الخارجية والامن والاستقرار للدولة تأتي من خلال الادارة الناجمة وتحديد الهدف. وهنا تأتي العقيدة العسكرية لاداء مهمتها في كل ذلك.

5. طبيعة الحرب القادمة، الحرب المتوقع ان تخوضها الدولة، من حيث نوعها وشكلها ومستوياتها ومشروعيتها ووسائلها، تحديد العقيدة العسكرية للدولة على مختلف مستوياتها.

6. الستراتيجية العسكرية للدولة، ينعكس تأثير الستراتيجية العسكرية للدولة بشكل مباشر على وضع العقيدة العسكرية، لاسيما البيئية والتنظيمية منها واللتان تجب تطويرهما بشكل مستمر بما يلائم متطلبات الستراتيجية العسكرية للدولة التي تزود

[1] امجد عبد الله الزهري، الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص6-7.

العقيدة العسكرية بالمبادئ والقواعد التي تعتمد عليها، وقد اختلف المفكرون الستراتيجيون والقادة في تحديد تلك القواعد ليس لشيء وانما لان هذه القواعد تمثل جوهر العقيدة العسكرية المتبعة لاسيما في نهاية القرن العشرين، الامر الذي جعل الجميع يركز القاعد الرئيسة للستراتيجية العسكرية حيث[1]:

- اعداد وتطوير القوات لخوض الحرب المقبلة والانتصار فيها.
- استخدام القوات في الحرب حتى النصر.
- تطوير الاسلحة والمعدات والاعتدة وفق قاعدة علمية وتكنولوجية عالية المستوى وبما يتلائم والتطوير الحاصل في اعداد وتطوير القوات فضلاً عن استخدامها في جميع الاتجاهات لتحقيق التفوق النوعي.

7. طبيعة الدولة الجغرافية والتي تنعكس على العقيدة العسكرية بشكل مباشر، فموقع الدولة لا يحدد حجم تنظيماتها العسكرية فحسب بل ونوعيتها وطريقة استخدامها، كما ان موارد الدولة المختلفة تحدد مركزها عالمياً وسياستها الداخلية والخارجية، ولهذا نجد ان العقيدة العسكرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظم الدولة، وبالاعباء الملقاة على عاتقها في قطاع السياسة الخارجية والداخلية وبالحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد.

وكما ان الطبيعة الجغرافية للدولة تؤثر في الخيارات السوقية لاستخدام القوات المشتركة وافتراضاتها، وذلك لان الاخيرة وتحديدها ليست مقتصرة على عملية التخطيط لاستخدام القوات المشتركة، بل هي اتجاهات رئيسة عامة لاستخدام القوات المسلحة لان الستراتيجية بحد ذاتها هي فن وعلم الاختيار، وهي انعكاس لعوامل كثيرة من اهمها الجيوبولتيك[2].

فمثلاً عندما يكون العمق الستراتيجي للدولة قليلاً، لابد لها ان تفكر في نقل المعركة الى ارض الخصم وتدمير قواته، وهناك عدد كبير من الخيارات الستراتيجية التي يمكن تصور صلاحيتها بهذا الصدد منها، الحرب التعرضية او الحرب الدفاعية، الحرب الوقائية او الضربة الوقائية، التعبئة السريعة، الحرب الخاطفة او حرب الاستنزاف...الخ.

8. المهام المستقبلية والتي يؤدي توصيفها وتحديدها دوراً كبيراً في تطوير العقيدة العسكرية بمختلف مستوياتها وانواعها.

وازاء ذلك لايمكن لأية دولة ان تستخدم قدراتها العسكرية كقوة وطنية حاسمة لتحقيق اهدافها ورعاية مصالحها، دون الاستناد الى عقيدة عسكرية واضحة فعالة نظراً لما تقدمه الاخيرة من توجيه لمختلف النشاطات والاعمال العسكرية على مختلف المستويات.

ثالثاً: العقيدة العسكرية العراقية الجديدة.

مما لاشك فيه ان الستراتيجية العسكرية تخضع بتصوراتها وادائها الستراتيجي للستراتيجية العليا وتستمد عضويتها من العقيدة السياسية العليا للدولة، لهذا تبدو العقيدة العسكرية مقيدة باطار عام يرسم لها اهداف السياسة والستراتيجية التي تعمل بشكل مباشر او غير مباشر في ساحة الحرب.

ولما كانت منظومة صنع القرار البنية في العالم الثالث ومنها العراق تتميز بكونها شبه محدودة، فهناك فريق عمل صغير يحيط بصانع القرار السياسي الذي تقع عليه مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفق آلية عمل محدودة جداً، وتبدو محنة ذلك واضحة فيما يخص الحرب او التهيئة لها، وكذلك فيما يخص الغايات والاهداف الاستراتيجية العسكرية الاخرى، حيث تعمل الدوائر العسكرية العليا على دراسة تلك الاهداف بهامش محدد من المناقشات في الاغلب لاغراض التنفيذ، وتوضيح ذلك بشدة ابان النظام السابق حيث كانت عملية صنع القرار فيه تخضع بالاساس لرؤية القائد السياسي وهو القائد العام للقوات المسلحة وباسلوب مقيد للغاية.

وسر ذلك ينبع من نمط السلوك القيادي الصارم لصدام حسين ومركزيته الشديدة وقوة احكامه، كونه يختصر هامش النقاش في الجوانب التطبيقية في الغالب، حتى لتصبح اغلب القرارات خالية من اي سمة للمناورة بالانتقال الى الخيارات الاخرى، مما اوقع المخططين الستراتيجيين في محن عديدة، حيث يكونوا وسطاً مضغوطاً ما بين محدودية تحقيق الاهداف السياسية والستراتيجية بالوسائل المتاحة، وبين اثارة غضب رئيس الدولة الذي لا يترك مجال لاصحاب الاختصاص المهني لكي يدلوا بآرائهم[3].

---

[1] عباس محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص68 ومابعدها.

[2] رعد مجيد الحمداني، مصدر سبق ذكره، من الانترنيت.

[3] سيناريو الخروج الامريكي من العراق وانعكاساته على العراق، حلقة نقاشية لقناة الحجزيرة، قدمها محمد كريشان بتاريخ 6 كانون الاول 2006، من الانترنيت. http://www.aljazeera.net/nr/exerea/htm.

وبعد فشل الستراتيجية السياسية والعسكرية للنظام السابق وسقوط النظام ووقوع البلاد تحت طائلة الاحتلال، تم حل الجيش العراقي والمؤسسات الامنية، مما سبب فراغاً أمنياً هائلاً فشلت الكثير من التدابير بتطويق آثاره، وقد ادى ذلك الفراغ الى[1]:

أ. تدمير البنية التحتية العراقية لمؤسسات الدولة كافة وبضمنها مؤسسات الجيش العراقي.
ب. انتشار مظاهر النهب لممتلكات الدولة العامة بما فيها المصارف الحكومية.
ج. سرقة الآثار العراقية من المتاحف العامة، وحرق كل حالة ذات صلة بالثقافة والتراث العراقي واللتان تشكلان حضارة العراق.
د. بداية نشوء حركة مقاومة ضد الاحتلال، وعلى اساس وطني شاركت فيها فصائل من الشيعة والسنة.

وقد كانت العقيدة السياسية العراقية ابان النظام السابق عقيدة لحزب قومي يدعو لوحدة الاقطار العربية في مكون سياسي اقتصادي واحد، والقضية المركزية في هذه العقيدة تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، ويعتمد في اقتصاد على المذهب الاشتراكي، ثم تطورت هذه العقيدة سلباً من خلال رؤية وطموح الرئيس العراقي السابق خارج ارضية الواقع، وما كسبه من ثقة عالية بالنفس، وكذلك ثقة الرأي العام العربي به، بعد انتهاء الحرب مع ايران، فتقاطعت العقيدة السياسية العراقية ضمن اقليمها ومحيطها الدولي وخاصة مع المرتكزات الستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط.

ومما لاشك فيه ان العقيدة العسكرية نابعة بالاساس من العقيدة السياسية التي كانت آنذاك عراقية ذات اهداف كبيرة جداً خارج الامكانيات والوسائط المتاحة لمستوى بلد كالعراق، ولجيش كالجيش العراقي المنهك بسلسلة طويلة من الحروب، وقد اطمئنت الستراتيجية العليا العراقية الى ذلك الكم من القوات التي تملكها (التوسع الافقي الذي لا يتناسب مع التوسع العمودي في الكفاءة الحرفية والتقنية)، وكان التطور النوعي في حقيقته يقتصر على تطور ملحوظ في القوة الجوية وصواريخ ارض–ارض مطورة محلياً لمدى عملي (650 كم) هذا الاطمئنان صاغ اطار الستراتيجية العسكرية التي بدت غير واقعية كونها تملك اجنحة كبيرة تمكنها التحليق في الهواء عالياً الا انها لا تملك سوى ارجل ضعيفة تمكنها من المشي على الارض لمسافة قصيرة[2]، وربما هذا هو سر الخسارة الستراتيجية للعراق في حرب عام 2003.

وتجاوزاً لعملية تلك الخسارة، نقول ان تفكيك المؤسسة العسكرية العراقية على ايدي قوات الاحتلال الامريكي، والشروع باعادة بنائها من جديد تطرح الكثير من الاشكالات والاسئلة منها، من هي الجهة السياسية القادرة على اعادة بناء الجيش العراقي؟ هل تتمثل تلك الجهة بالقوى العسكرية الامريكية المحتلة؟ ام بتلك القوى العراقية الحائزة على الشرعية الانتخابية؟، ما هي الستراتيجية العسكرية للجيش الجديد؟ هل هي ستراتيجية دفاعية ام هجومية؟ بكلام آخر هل تصبح المؤسسة العسكرية العراقية جزءاً من العقيدة الهجومية الامريكية الهادفة الى تحقيق مشروعها الشرق–اوسطي؟، وما هي العقيدة العسكرية الجديدة للقوات المسلحة العراقية؟.

وقبل الاجابة على ذلك الطيف الواسع من الاسئلة، علينا التوقف عند خصائص التشكيلية العراقية التي يمكن تأشيرها بالاتي[3]:

1. افضى تفكك الدولة العراقية الى تراجع التشكيلة العراقية الى مكوناتها الاهلية، بمعنى انقسام المجتمع العراقي الى ثلاث كتل سكانية كبيرة طائفية/عرقية، وما نتج عن ذلك من تراجع لمفهوم الوطنية العراقية.
2. امتلاك الكتل الاجتماعية الثلاثة لاجهزة عسكرية/امنية، والذي جعل من قواها السياسية مغرمة بتعلية خيار التنافس، ومن ثم الصراع للحصول على مكاسب دستورية تشكل اساساً قانونياً لترسيخ مواقعها في بناء الدولة الجديدة.
3. تزامن البناء الحزبي/الطائفي/العرقي للقوات المسلحة العراقية، مع حالة العنف المنفلتة في العراق، بمعنى ان القوة المتضررة من انهيار الدولة العراقية تحاول اعادة بناء نفسها سياسياً وعسكرياً بهدف مواصلة الصراع الدامي، الامر الذي يؤكد ان الكتل السكانية

[1] رعد مجيد الحمداني، مصدر سبق ذكره، من الانترنيت.

[2] لطفي حاتم، القانون الاساس واشكالات البناء الاجهزى العسكرية، المجلة الحوار المتحدة، العدد 1294، 2005، ص13.

[3] انظر موقع ايلاف، في 4 اب 2005.

الثلاثة تنخرط في الدفاع عن مصالحها باشكال عسكرية.

4. تعدد وتعايش كثرة من الاجهزة الامنية/الاستخباراتية الفاعلة على الارض العراقية منها اجهزة دولية/اقليمية تتقدمها الموساد لاسرائيلي، الميت التركي، الاستخبارات الايرانية والسورية.
5. وقوع المؤسسات العسكرية تحت الهيمنة الامريكية عبر اجهزة CIA التي تعد اضخم مؤسسة استخباراتية في العالم[1].

وبناءاً على ذلك، لا اعتقد ان السؤال، بعد كل ما تقدم، ينحصر بماذا سيكون عليه العراق؟ كمدخل مناسب للبدء بصياغة فهمنا له، بل علينا ان نناقش كيف يمكن لنا اعادة صنع العراق بدءاً من ترتيب مفاصل القوة وآليات ترجمتها، وانتهاءاً بتأهيل العراقيين لأداء دورهم في تلك المهمة وبكل ما يحملونه من عناوين دون فصل انتقائي، ودون تجاهل للاخرين تحت حجج لم يعد لها وجود الا في الذاكرة، حتى تندمج تلك العناوين بعضها مع البعض الآخر في سياق تفاعل مسيطر عليه ارادياً، لا ان يترك توليفها الى الآخر، وتلك سنة ستراتيجية اعتاد الجميع على رؤيتها سواءاً على وفق منظور ايديولوجي او عملي.

واذا كان العراقيون قد تجاوزوا النظر للعملية الديمقراطية من زاوية الاختيار والتفضيل لصالح التطلع لرؤية نظامها وقد تبلور بصيغة الانموذج الذي يتولى كما يقول (تارو)[2]، تأسيس الدولة الجديدة التي تقوم على اساس التراصف السياسي بين مختلف الاطر السياسية التي تعتصم بالانفتاح المجتمعي قانوناً، وبأدامة التحالف من اجل الاستمرار والانقاذ من الارتداد المضاد، او الانغلاق والجمود دستوراً لها وبما يدعم جهودها في تأهيل الجموع لا تلقينها لمدة محددة، سياسة عامة سرعان ما تدار بالعنف، فان اداءهم الواقعي بخصوص نسج انموذجهم الديمقراطي لم يزل بحاجة الى فطنة اكبر، وقدرة على ابتكار منظومات استهلال واستباق استدلالية، ليس لمكامن الخطر بل لمواطن النجاعة ايضاً.

وهكذا برزت الحاجة الى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات العراقية والقوات الامنية، لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق اداء قتالي موحد، لحفظ الامن والنظام في العراق من خلال شن الحرب وبالتعاون مع قوات التحالف الدولية، ضد قوى التمرد والارهاب والحفاظ على ارض العراق وشعبه، من خلال التعاون المشترك بالاستفادة من الجهد الجوي للقوات الامريكية لتقديم الاسناد لمكافحة التهديدات والتحديات المباشرة من قوة خارجية تقليدية.

كما وتستدعي تلك التهديدات التخطيط للمستقبل على ان لا يكون العراق ساحة للمعركة او عنصراً هشاً في الاستقرار الاقليمي، من خلال بناء قوات مسلحة قادرة على حفظ النظام وفرض هيبة القانون، بمساعدة القوات الامنية العراقية الاخرى لوزارة الداخلية ولجهاز المخابرات الوطني وبالتعاون مع وزارتي الامن القومي والامن الوطني العراقيين، ويمكن تأشير معادلة التهديد التي يواجهها العراق في المدى القريب بما يأتي[3]:

التهديد الفعلي والمحتمل= التمرد+ الارهاب+ التفرقة والتوتر+ الجريمة المنظمة+ انتشار اسلحة الدمار الشامل+ تأثير دول الجوار+ الاضطهاد والفساد.

ولما كان الموقف الامني في العراق هو في حالة تغير مستمر وينبغي ان ينعكس ذلك على ستراتيجية الامن الوطني، ومن المحتمل ان تتغير مضامين ونطاق التهديدات المختلفة بمرور الزمن، مما يتطلب القيام بتطوير الهياكل الحالية للمؤسسات الامنية لمواجهة التهديدات السائدة.

وفي الوقت الذي يخطو فيه العراق نحو تسلم السيطرة الكاملة للملف الامني للبلاد، عليه ان يقوم بتطوير هياكل القوة ومستوياتها بالمرونة اللازمة لمواجهة التغيرات الرئيسة لحجم ومستوى الارهاب والتمرد في المستقبل، الا انه من المهم ان ندرك طبيعة التغيير المطلوب في وزارة الدفاع (خصوصاً) في بنية القوات المسلحة، وهل هنالك انحسار في مستويات العنف؟، وهل تتغير بنية وطبيعة التمرد الحالي ومساراته؟، وهل هناك حاجة للتعامل مع العنف في مستوياته الحالية ولمدة طويلة (ربما خمس سنوات)؟.

ان التخطيط الحكيم لمثل هذه الاحتمالات سيكون من صميم عملية تطوير القوة، وستظهر الحاجة الى اعادة النظر بشكل منتظم لضمان سير عملية البناء، بما يوازي التهديدات

[1] هيئة الاركان المشتركة، سياسة وزارة الدفاع في 20 تشرين الثاني 2006.

[2] منعم العمار، المشروع الديمقراطي...، مصدر سبق ذكره، ص84.

[3] المصدر السابق.

المحتملة[1]، وعليه فان تطوير القوة هو امر مشروط وليس امراً نسبياً يعتمد على الوقت.

فحالما يبدأ مستوى الارهاب بالتضاؤل، يمكننا المباشرة بعملية اعادة توازن القوة الجوية والقوة البحرية بغض النظر عن القوة البرية، وفي الوقت الذي لا يوجد فيه تهديد خارجي تقليدي، فان وجود قوة عسكرية قوية يشكل اساساً للردع الذي يحول دون اي تهديد، وهذا امر حيوي بالنسبة للعراق، وتلقفاً للنتيجة الاخيرة جاءت ستراتيجية الامن الوطني العراقي الصادرة عن مجلس الامن القومي العراقي في 2004/4/20 بمشروع متكامل من اجل صياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تتبع اساساً من تفعيل المصالح الوطنية العراقية لكي تتضمن[2]:

أ. تفعيل الرؤى الموحدة والتي تنص على ان شعب العراق هو (موحد، آمن فيدرالي، نذر نفسه للمبادئ الديمقراطية ويتمتع بالحرية والازدهار والحياة الكريمة، ناشراً العدل والمساواة ويؤدي دوراً مؤثراً في المجتمع الدولي).

ب. تحديد مشاغل البيئة الستراتيجية المقبلة للعراق الديمقراطي الحر من حيث (الارهاب، التطرف الديني او الايديولوجي، التشويه الاعلامي، الحقيقة الديموغرافية، الحقيقة الجيو–فيزياوية، استنفاد الموارد البشرية، الارتباط البيئي التبادلي، ظاهرة العولمة، التعاون الامني الاقليمي والدولي، انتشار اسلحة الدمار الشامل، اشكالية تخطيط الحدود مع دولة الكويت والاردن).

ج. تطوير الشبكة المعلوماتية والاتصالية والبنية التحتية مع الاخذ بنظر الاعتبار ما يأتي، وسائل التطور الوطني المتكامل، وشبكة الاستجابة الاولى، والبنى التحتية السياسية والقانونية والاجتماعية.

د. تحديد جوهر المصالح الوطنية العراقية. كما هو في الشكل الاتي:

شكل -٣-
المصالح الوطنية العراقية

هذه معالجة التهديدات التي تتعرض لها المصالح الوطنية العراقية والتي من أهمها: تسيس المؤسسات الامنية، والجريمة المنظمة، عناصر النظام السابق، الارهاب، والمتطرفون الدينيون، الفساد الاداري والدول الاقليمية الفاعلة[3].

و. المباشرة بانشاء مؤسسات امن وطني فعال لها المهام الاتية:

1. الاسناد المتبادل لقضايا الامن الوطني ما بين القوات المشتركة العراقية، وقوات الشرطة العراقية وقوات متعددة الجنسيات.
2. منظومات القيادة السيطرة وتشمل، الهيئة الوزارية الامن الوطني، هيئة تنسيق الاستخبارات الوطنية، الهيئة الوزارية للامن الوطني.

[1] عن هذه الاستراتيجية، انظر: محمد نجم الدين النقشبندي، استراتيجية الامن الوطني العراقي، سلسلة محاضرات كلية الدفاع الوطني العراقي، 2007.

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] المصدر السابق نفسه.

3. آليات التنسيق من خلال، المركز الوطني للعمليات المشتركة، مركز التحليل الاستخباري، مركز التخطيط المشترك، ومركز تنسيق العمليات في المحافظات.

ز. ترسيخ القيم والمبادئ المشتركة في قوات الامن العراقية، والتي تتضمن الخدمة الوطنية، السيطرة المدنية، المهنية في العمل، الوحدة الوطنية، الاستقامة في العمل والقيادة الموحدة وتمثيل اطياف المجتمع الشفافية في العمل والامن.

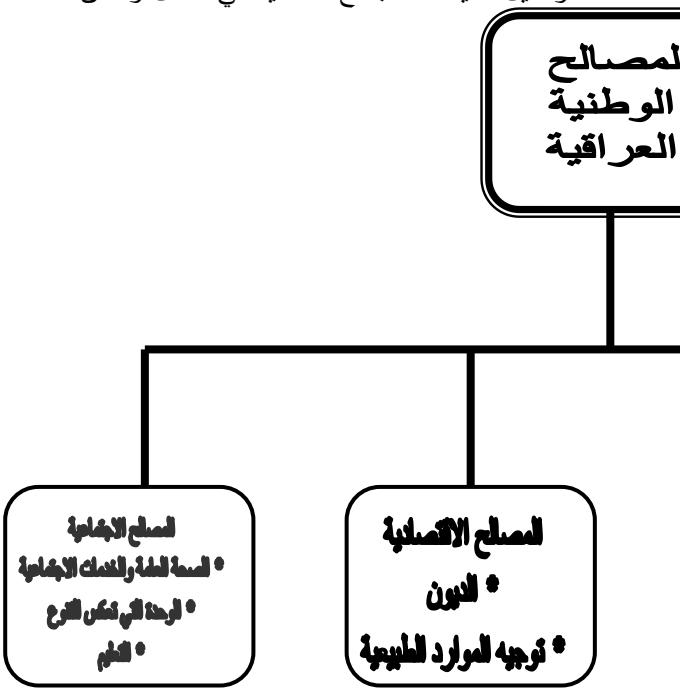

ح. نسج علاقات اقليمية ودولية بناءة من خلال بناء قنوات اتصال مؤثرة مع، الفاعلون الاقليميون والمؤسسات الاقليمية ومجلس التعاون الخليجي، والمنظمات المختلفة والاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي (الناتو)، والمنظمات الغير حكومية والبنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الاوبك، جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

ط. تعيين التزامات العراق الامنية. لقد اثر الوزن الجيوبوليتيكي على تأليف القوة العسكرية وتعيين حجمها كعنصر من عناصر هذا الوزن، وقد اثر الوزن الجيوبولتيكي بعد الاحتلال وبصورة كبيرة على صياغة الستراتيجية العسكرية والقوات المسلحة العراقية، والتي عبر عنها المخططون الستراتيجيون العراقيون من خلال سياسة وزارة الدفاع العراقية المستقبلية والصادرة عن هيئة الاركان المشتركة العراقية من خلال نشرتها السرية المرقمة 5571 في 2006/9/5، والتي تستمر لمدة خمس سنوات مقبلة، حيث اكدت النشرة على اهمية الوزن الجيوبولتيكي في صياغة هذه الستراتيجية من خلال عقيدة عسكرية تلائم هذا الوزن وتتفاعل وتتأثر وتؤثر فيه، بعد ان كان النظام السابق يهمل الوزن الجيوبولتيكي ويعتمد في صياغة هذه الستراتيجية العسكرية للقوات الثلاث البرية والجوية والبحرية.

لقد عبرت الحقيقة التي افرزتها الوقائع واختبرتها ظروف الميدان بكل تداعياتها المرة واحداثها العصيبة وعلى نحو جلي، ان وزارة الدفاع تلعب دوراً حيوياً في تثبيت دعائم الامن والاستقرار فضلاً عن مهامها وادوارها التقليدية في الدفاع عن حياض الوطن تجاه المخاطر الخارجية المحتملة، كما انها تسهم في دعم وتعزيز قوات الامن العراقية في مواجهة التهديدات الداخلية المحيطة وعلى راسها الارهاب ونزعات التمرد.

كما ان هذه السياسة تركز على الرؤية الموحدة التي عبر عنها رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وهي (دولة عراقية موحدة آمنة وفيدرالية) ملتزمة بمبادئ الديمقراطية ومتعمتة بالحرية والازدهار، وتشجيع العدالة والمساواة وكرامة الانسان، وتقوم بدور ايجابي مؤثر في المجتمع وفي المحيطين الاقليمي والدولي.

وأكدت الوثيقة على آلية التنسيق العالي المستوى مع الاجهزة الحكومية وخاصة وزارة الداخلية، وان سياسة الوزارة تنبثق من ستراتيجية الامن الوطني العراقية، والتي تؤمن التوجيهات الستراتيجية لاغراض الدفاع وبناء القوات المسلحة، من اجل تلبية متطلبات الدفاع عن المصالح الوطنية العراقية والتي حددتها الحكومة والتي يتطلب الدفاع عنها وهي:

1. حماية الشعب العراقي وممتلكاته ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها الارهاب، اضافة الى حماية البنية التحتية للبلاد، وللنفط وخطوط نقل الطاقة والاهداف التسراتيجية الراهنة.
2. حماية ارض العراق وحدوده المحاددة لست دول جوار عربية واقليمية، وبالتنسيق مع وزارة الداخلية وقوات الحدود، اضافة الى التعاون الامني مع دول الجوار الجغرافي.
3. تحقيق التوازن الصحيح بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات المعلنة لتلك القوات، مع الاخذ في الاعتبار ان لا تكون صغيرة بحيث تشكل فراغاً امنياً ولا كبيرة وعدوانية في امكاناتها مما تشكل قلقاً لجيرانها.

4. المشاركة في الامن الجماعي من خلال قيامها بدور فاعل في ترتيبات الامن الدولي والاقليمي، مع الالتزام باحترام قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بمنع انتشار اسلحة الدمار الشامل، من اجل الحفاظ على الامن والاستقرار في الشرق الاوسط، كما ان هذه القوات تكون قادرة لحماية امن واستقرار العراق ومصالحه ضد اي تهديد خارجي.
5. ان تتحمل وزارة الدفاع تكاليف بناء مؤسساتها الدفاعية وقدراتها المختلفة، وفي خطة الماوزنة السنوية التي تعرض على الحكومة لاجل اقرارها في البرلمان.

كما وحددت سياسة الدفاع طبيعة ونوع التهديدات الحالية والمستقبلية، لاسيما الداخلية والتي تشمل مكافحة الارهاب والتمرد، وذلك من خلال بناء مؤسسة عسكرية وطنية محترفة تمثل كافة اطياف الشعب العراقي، آخذين بنظر الاعتبار التخطيط المستقبلي لمثل تلك الاحتمالات، والتي ستدخل في صميم بناء القوة وتطويرها وبما يوازي التهديدات المحتملة.

كما سبقت النظر للعدو المستقبلي داخلياً واقليمياً، الا وهو الارهاب، لذلك تشكلت قيادة عامة لقوات مكافحة الارهاب، متمثلة بالنوعية والكمية والتدريب والتسليح والتجهيز المتطور، ومجهزة بقوة جوية خاصة بها لاسنادها وننقلها، بحيث يمكنها تغطية مساحة العراق الجغرافية من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، وهي قوة فريدة من نوعها في المحيط الاقليمي.

واخيراً اهتمت العقيدة العسكرية الجديدة بالقيم المؤسساتية والتنظيم، لاسيما بخصوص القيم المركزية وجوهرها يكمن في اقرار المنتمين الى القوات المشتركة العراقية بمبادئ الخدمة، الولاء، السلطة المدنية المنتخبة، المهنية وعدم التدخل في الشؤون السياسة المحلية والايمان بان لادور للقوات المشتركة في عملية تداول السلطة، الوحدة الوطنية، القيادة المدنية العسكرية القومية والتي سوف تلهم قواتنا الامنية على تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، التمثيل، النزاهة، امن المعلومات، الشفافية واخيراً امكانية تحمل التكاليف.

الخاتمة

وازاء ما تقدم، نرى من الملح تأسيس مدرك ستراتيجي عراقي ياخذ على عاتقه تحديد ما ينبغي ان يكون عليه العراق اهدافاً ومصالح، حالاً ومستقبلاً، وذلك من خلال تفعيل عمل مجلس الامن القومي العراقي، ليس بهدف بلورة ستراتيجية امنية وطنية تتضمن تحديداً موحداً للاهداف والمصالح وآليات تحقيقها بما في ذلك تشكيل البيئة المناسبة لاستنباطها فحسب، بل وصياغة عقيدة عسكرية عراقية جديدة تأخذ بالحسبان التهديدات الحالية والمتوقعة مستقبلاً، وتفتح المجال واسعاً ازاء تصاعد الاداء العسكري العراقي في مواجهة التحديات الخطيرة، التي تلف الامن الوطني العراقي وبما يساهم في بناء الدولة من جديد.